Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 12, 2026, 10719

Deanship of Scientific Research

The Role of the Election Law in the Level of Political Parties Representation in the Twentieth Jordanian House of Representatives: A Study of the Electoral System

Yousef Salameh Almseidin*

Department of Basic Sciences, Al-Balqa Applied University, Amman University College Financial & Managerial Science, Jordan

Received: 9/2/2025
Revised: 10/4/2025
Accepted: 28/5/2025
Published online: 1/9/2026

* *Corresponding author:*
yousef-almseidin@bau.edu.jo

Citation: Almseidin, Y. S. (2026). The Role of the Election Law in the Level of Political Parties Representation in the Twentieth Jordanian House of Representatives: A Study of the Electoral System. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(12), 10719. https://doi.org/10.35516/Hum.2026.10719

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study examines the role of the new electoral system—represented by the proportional representation system at both local and national constituency levels—in the representation of political parties in the Twentieth House of Representatives, elected in 2024.

Methods: The study employed two methodologies. The first is the historical approach, which helped gather information on the development of the electoral law and system in Jordan, particularly from 1989 to 2024. The second is the descriptive-analytical method, used to describe the new electoral system and analyze its role in enhancing political party representation in the Twentieth House of Representatives.

Results: The findings indicate that the rise in political party representation in the Twentieth House of Representatives is closely associated with the adoption of the proportional representation system at both the local and national levels.

Conclusions: While the new electoral system positively influenced political party representation, fostering a political culture that supports partisan engagement and alleviates fears associated with party affiliation is essential. Additionally, further amendments to the electoral system are recommended to ensure the effectiveness of political parties within the legislative process.

Keywords: Election law, Electoral system, Political parties, House of Representatives, Jordan.

دورقانون الانتخاب في مستوى تمثيل الأحزاب السياسية في المجلس النيابي الأردني العشرين: دراسة في النظام الانتخابي

يوسف سلامه حمود المسيعدين*

قسم العلوم الأساسية/ كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية/ جامعة البلقاء التطبيقية/ الأردن

ملخّص

الأهداف: دراسة دور النظام الانتخابي الجديد المتمثل بنظام التمثيل النسبي، على مستوى الدوائر المحلية والدائرة العامة، في تمثيل الأحزاب السياسية في المجلس النيابي العشرين والذي انتخب عام 2024.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على منهجين، أولهما: المنهج التاريخي والذي أفاد الدراسة في جمع المعلومات المتعلقة بتطور قانون الانتخاب والنظام الانتخابي في الأردن، وخصوصا الفترة ما بين عامي 1989-2024، ثانيهما: المنهج الوصفي التحليلي، والذي استخدمه الباحث عند وصفه للنظام الانتخابي الجديد، وتحليل دوره في زيادة مستوى تمثيل الأحزاب في المجلس النيابي العشرين.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن زيادة مستوى تمثيل الأحزاب السياسية في المجلس النيابي العشرين، ارتبط بشكل كبير بنظام التمثيل النسبي على مستوى الدوائر المحلية والدائرة العامة.

الخلاصة: فضلا عن إيجابية العلاقة بين النظام الانتخابي الجديد وزيادة مستوى تمثيل الأحزاب السياسية في المجلس النيابي العشرين، إلا أنه لا بد من إيجاد ثقافة سياسية تشجع العمل الحزبي، وتزيل المخاوف من الانضمام إلى الأحزاب السياسية، وتعديل نظام الانتخاب بما يضمن فعّالية الأحزاب السياسية في مجلس النواب.

الكلمات الدالة: قانون الانتخاب، النظام الانتخابي، الأحزاب السياسية، مجلس النواب، الأردن.

مقدمة

تحتكم الدول الديمقراطية في العالم إلى الانتخابات كوسيلة لإضفاء الشرعية على نظامها السياسي؛ وذلك لكونها الأكثر تعبيرا عن سيادة الشعب، وقد مرّ مفهوم الانتخاب بمراحل عديدة، بدءا من احتكاره على فئة معينة من الشعب، حتى استقر على ما هو عليه الآن، والذي يقوم على اختيار الشعب لممثلين يباشرون السلطة نيابة عنهم، وأصبح بالتالي الانتخاب الوسيلة الشائعة في إسناد السلطة، وكان وجوبا من القائمين على تنظيم الانتخابات إيجاد نظام يحوّل أصوات الناخبين إلى مقاعد في المجالس المنتخبة، وهو ما أطلق عليه نظام الانتخاب، ورغم اتفاق الدول على أهمية الانتخابات، إلا أنها اختلفت فيما بينها على شكل النظام الانتخابي، ومما لا شكّ فيه أن للنظام الانتخابي صلة وثيقة في رسم الخريطة السياسية للدولة، وإرساء مجتمع أكثر ديمقراطية يكون للأحزاب السياسية فيه تمثيل عادل في المجالس المنتخبة.

والأردن كغيره من دول العالم، اتخذ الديمقراطية سبيلا له منذ تأسيس الدولة، وأقر القوانين والأنظمة التي تؤكد أن للشعب سيادته، وأنه مصدر للسلطة، ويعد قانون الانتخاب والأنظمة الانتخابية التي تضمنتها من أهم هذه القوانين والأنظمة، والتي بلا شكّ أثرت في طبيعة المشاركة السياسية، ولا سيما مشاركة الأحزاب السياسية في الحياة السياسية، ومستوى تمثيلها في مختلف المجالس النيابية.

مشكلة الدراسة

شهد الأردن عبر تاريخه العديد من الأنظمة الانتخابية، والتي اتّسمت بشكل عام بعدم فاعليتها في تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب، الأمر الذي دفع باتجاه إيجاد نظام انتخابي جديد يضمن زيادة مستوى تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب، وبالتالي تم إقرار قانون جديد للانتخاب عام 2022 تضمن تعديلا جوهريا على نظام الانتخاب، والذي تم بموجبه تقسيم المملكة إلى ثماني عشرة دائرة انتخابية محلية يتم انتخاب أعضائها وفقا لنظام القائمة النسبية المفتوحة، ودائرة انتخابية عامة يتم انتخاب أعضائها وفقا لنظام القائمة النسبية المغلقة، وعليه يمكن طرح الإشكالية البحثية الآتية: ما هو دور النظام الانتخابي الجديد في زيادة مستوى تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب الأردني العشرين؟ وبهدف توضيح الإشكالية، يمكن إدراج التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماذا يُقصد بالانتخابات وبالنظام الانتخابي؟
- ما هي أهم تصنيفات نظم الانتخابية؟
- ما هي أهم الأنظمة الانتخابية التي طُبّقت في الأردن؟
- ما هو مستوى تمثيل الأحزاب السياسية في المجلس النيابي الأردني العشرين؟

أهمية الدراسة

أولا: أهمية علمية وتتمثل بـ

- التعرف على الإطار النظري للنظام الانتخابي من حيث المفهوم وتصنيف الأنظمة الانتخابية.
- التعرف على طبيعة العلاقة بين الأنظمة الانتخابية وتمثيل الأحزاب في المجالس المنتخبة.
- التعرف على مختلف الأنظمة الانتخابية التي طبقها الأردن.
- دراسة ما إذا كان للنظام الانتخابي الجديد دور في زيادة مستوى تمثيل الأحزاب في المجلس النيابي العشرين.

ثانيا: أهمية عملية وتتمثل بـ

- تقديم تشخيص وقراءة في واقع الانتخابات النيابية الأردنية، وبما أفرزته من نتائج في ظل النظام الانتخابي الجديد، وبالتالي البحث في سبل وطرق معالجة الاختلالات والتناقضات في العملية الانتخابية إن وجدت.

أهداف الدراسة

يسعى الباحث في دراسته هذه إلى الكشف عن العلاقة التي تربط بين النظام الانتخابي المعمول به حديثا وبين مستوى تمثيل الأحزاب السياسية في المجلس النيابي العشرين، وذلك من خلال دراسة نظرية عن مفهوم النظام الانتخابي وتصنيفاته ودور النظام الانتخابي – بشكل عام- في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس المنتخبة، كما تطرقت الدراسة إلى أهم الأنظمة الانتخابية التي طبقها الأردن، ودورها في تمثيل الأحزاب السياسية، ولا سيما النظام الانتخابي الجديد والذي أُجريت بموجبه انتخابات المجلس النيابي العشرين عام 2024 .

حدود الدراسة

حدود مكانية: تقتصر الدراسة على المجلس النيابي الأردني العشرين.

حدود زمانية: تنحصر في دراسة دور النظام الانتخابي في تمثيل الأحزاب في المجلس النيابي العشرين الذي انتخب عام 2024.

فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة بوجود علاقة إيجابية بين النظام الانتخابي الجديد وبين زيادة مستوى تمثيل الأحزاب في المجلس النيابي العشرين.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجين، أولهما: المنهج التاريخي والذي أفاد الدراسة في جمع المعلومات المتعلقة بتطور قانون الانتخاب والنظام الانتخابي في الأردن، وخصوصا الفترة ما بين عامي 1989-2024، ثانيهما: المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي ينطلق من دراسة وتحليل الظاهرة، من خلال وصفها بشكل دقيق والإلمام بكل ما يؤثر فيها، ويعبر عنها كيفيا أو كميا، وقد استخدم الباحث هذا المنهج عند وصفه للنظام الانتخابي الجديد، وتحليل دوره في مستوى تمثيل الأحزاب في المجلس النيابي العشرين في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات النيابية.

الدراسات السابقة

تتمثل أهم الدراسات ذات الصلة بما يلي:

دراسة الطراونة (2019)، والموسومة بـ «قوانين الانتخابات الأردنية وأثرها في مستوى المشاركة السياسية، دراسة في النظم الانتخابية»، هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار التي أحدثتها قوانين الانتخابات على مستوى المشاركة السياسية، ولا سيما بما يتعلق بتمثيل الأحزاب السياسية والمرأة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، تأثير قوانين الانتخابات على مستوى تمثيل الأحزاب السياسية والمرأة داخل مجلس النواب، وأوصت الدراسة بإعادة النظر بالنظام الانتخابي، من خلال وضع نسبة رقمية تشجيعا للأحزاب في مجلس النواب.

دراسة العكيلي وعلي (2019) والموسومة بـ «أثر النظام الانتخابي في الأحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003»، هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير النظام الانتخابي والمتمثل بنظام التمثيل النسبي وعلاقته بالتعددية الحزبية في العراق، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، وجود علاقة عكسية بين التعددية الحزبية وبين النظام الانتخابي في العراق، وذلك لأن النظام الانتخابي يؤثر في حجم التمثيل البرلماني للأحزاب المتنافسة، وبالتالي أوصت الدراسة بتعديل نظام الانتخاب، وعدم اعتماد نظام التمثيل النسبي لآثاره السلبية المتمثلة بتشتت الأصوات في مجلس النواب، نتيجة لتوزع مقاعده على عدة أحزاب سياسية، وقد نتج عن ذلك حكومات ائتلافية ضعيفة بسبب عدم وجود حزب فائز بأغلبية مقاعد مجلس النواب.

دراسة دراغله وعواشريه (2020)، والموسومة بـ «النظام الانتخابي وأثره على مشاركة الأحزاب السياسية في الجزائر»، تطرقت الدراسة إلى طبيعة النظام الانتخابي في الجزائر، وأثره في تشكيل وأداء الأحزاب السياسية على مستوى المجالس المنتخبة، وخلصت الدراسة إلى أن النظام المتبع والمتمثل بنظام التمثيل النسبي على أساس القائمة، قد أفرز تعددية حزبية على مستوى المجالس المنتخبة، إلا أن أداءها تميز بالضعف. وأوصت الدراسة بأن تفعيل الحياة الحزبية رهنٌ بالوعي السياسي للمواطنين.

دراسة العواملة (2020)، والموسومة بـ «دور قوانين الانتخاب في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية في الأردن بعد التحول الديمقراطي 1989- 2016»، هدفت الدراسة إلى معرفة دور قانون الانتخاب في تمثيل الأحزاب في مجلس النواب، وخلصت إلى أن الأنظمة الانتخابية التي طبقت في الأردن في الفترة في الفترة 1993- 2016، لم تعكس زيادة في تمثيل الأحزاب في مجلس النواب، فيما كان لنظام الكتلة الذي طبق في انتخابات عام 1989، دور مهم في تمثيل الأحزاب في مجلس النواب. وبالتالي أوصت الدراسة بتعديل قانون الانتخاب بهدف دعم التعددية السياسية، بحيث يكون لكل ناخب أكثر من صوت واحد

دراسة طهبوب (2023)، والموسومة بـ «قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية وأثرها على الحياة الحزبية في الأردن»، هدفت الدراسة إلى استعراض الحياة الحزبية في الأردن، والآثار السلبية التي خلفتها قوانين الأحزاب والانتخاب على الحياة الحزبية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن قوانين الانتخاب ساهمت بشكل كبير في تراجع العمل الحزبي، وبرز ذلك من خلال نظام الصوت الواحد، وكذلك النظام المختلط، وانتهاء بالقائمة النسبية المفتوحة. وقد أوصت الدراسة بتعديل النظام الانتخابي، بما يسمح بزيادة تمثيل الأحزاب في مجلس النواب، حتى لو تم ذلك من خلال تخصيص كوتا حزبية.

دراسة لحواسنية (2023)، والموسومة بـ «دور القانون الانتخابي في إعادة تشكيل المشهد السياسي التونسي بعد 2011»، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القانون الانتخابي القائم على أساس التمثيل النسبي في تنوع وتعدد الأحزاب في تونس، وأشار الباحث إلى أن الانتخابات التي أجريت بموجب هذا

القانون ساعدت في ضمان حضور الأحزاب الصغيرة والكبيرة في المشهد البرلماني، إلا أنها أفرزت مجلسا نيابيا مشتتا، ومنعت الأطراف الفائزة من تحصيل الأغلبية التي تمكّنها من تشكيل حكومة برلمانية، ويرى الباحث أهمية تعديل قانون الانتخاب بشكل يضغط نحو تحجيم عدد الأحزاب السياسية.

دراسة حنصالي والعقون (2024)، والموسومة بـ «الأحزاب السياسية في البرلمان الجزائري : تأثيرات النظام الانتخابي»، هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة النظام الانتخابي في الجزائر وعلاقته بأداء الأحزاب السياسية، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام التمثيل النسبي، سمح بوجود تعددية حزبية، وتمثيل عادل لمختلف الأحزاب السياسية، الأمر الذي عزّز من التنوع في المشهد السياسي ومنع هيمنة حزب واحد على السلطة، وأوصت الدراسة بتشجيع الأحزاب على تشكيل تحالفات أو ائتلافات حزبية لتحقيق تمثيل أكثر قوة في البرلمان.

ما يميز هذه الدراسة:

تناولت مجمل الدراسات السابقة العلاقة بين النظام الانتخابي وبين تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس المنتخبة، وهو ما تشترك به هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، إلا أن ما يميز هذه الدراسة، أنها تناولت دراسة النظام الانتخابي الجديد في الأردن، والذي أقر بموجب قانون الانتخاب رقم 4 لسنة 2022، والمتمثل بنظام التمثيل النسبي على أساس القائمة النسبية المفتوحة على مستوى الدوائر المحلية، ونظام القائمة النسبية المغلقة على مستوى الدائرة العامة، ودوره في مستوى تمثيل الأحزاب السياسية في المجلس النيابي العشرين المُنتخب عام 2024.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا المبحث مفهوم الانتخاب والنظام الانتخابي، إضافة إلى أبرز تصنيفات الأنظمة الانتخابية، وصولا إلى بحث العلاقة بين الأنظمة الانتخابية وزيادة تمثيل الأحزاب في المجالس المنتخبة.

أولا: مفهوم الانتخاب والنظام الانتخابي

جاء مفهوم الانتخاب في اللغة من نخب أي اختاره، وانتخب الشيء بمعنى نخبته، والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم خيارهم والانتخاب الاختيار والانتقاء (ابن منظور، 2007). وفي الاصطلاح وردت العديد من المفاهيم من أهمها، أن الانتخاب هو اختيار المواطنين الذين يتمتعون بحق مباشرة الحقوق السياسية لممثليهم في البرلمان مباشرة دون أي وساطة من أشخاص آخرين ويعرف بالانتخاب على درجة واحدة(معهد البحرين للتنمية، 2014). ويقصد به كذلك تمكين إرادة الشعب من اختيار ممثليه على مستوى رئاسة الدولة أو عضوية المجالس التمثيلية، بحيث يكون لهذه الإرادة تأثير في اتخاذ القرارات في الدولة. وهناك من يعرف الانتخاب بأنه وسيلة ديمقراطية لاختيار شخص أو أكثر لشغل منصب في المؤسسات السياسية، وبهذا تتحقق رقابة الشعب على مؤسسات الدولة (عبد الله، 2017).

فيما يعرف النظام الانتخابي بأنه مجموعة الأحكام القانونية الناظمة للعملية الانتخابية، بدءا من الترشح وتحديد شروط الناخب والمرشح، وحتى لحظة إعلان النتائج (شطناوي، 2012). وقد حصر هذا المفهوم النظام الانتخابي ضمن نطاق ضيق يتعلق بالأمور التقنية للانتخاب. فيما عرفه آخرون بأنه وسيلة تعمل على ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد تمثيلية وتوزيعها بين الفائزين (فاضل، 2020). وفي ذات السياق عُرّف المفهوم بأنه الآلية التي يتم من خلالها ترجمة الأصوات التي يُدلى بها في الانتخابات إلى مقاعد في المجالس النيابية يفوز بها الأحزاب والمرشحون المشاركون (البحري، 2014). وبشكل عام فإن المفهوم يشير إلى الآلية التي تحدد الفائز تبعا لقواعد تحدد كيفية إحصاء الأصوات، وبطبيعة الحال فإن هذا يختلف من نظام إلى آخر.

ثانيا: تصنيف الأنظمة الانتخابية

تختلف الأنظمة الانتخابية من دولة إلى أخرى تبعا لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمنية، ويُعتمد في تصنيف هذه الأنظمة على مجموعة من المعايير الأساسية، أبرزها: حجم الدائرة الانتخابية، والصيغة الانتخابية، وطرق التصويت، ونسبة الحسم، إضافة إلى سهولة ويُسر النظام الانتخابي، وديمومته، وتحفيزه المشاركة السياسية والتعددية الحزبية. وقد أفرزت الممارسات الديمقراطية عبر العالم عدة أنظمة انتخابية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. نظام الأغلبية

يُعد نظام الأغلبية أقدم الأنظمة الانتخابية، ويقوم على أساس فوز المرشح أو القائمة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات، ويُطبق هذا النظام في الانتخاب الفردي، حيث تنتخب كل دائرة انتخابية مرشحا واحدا فقط، ويُعلن فائزا المرشح الذي ينال الأغلبية من أصوات الناخبين. كما يطبّق هذا النظام في نظام الانتخاب بالقائمة، حيث تفوز القائمة التي تحصل أغلبية الأصوات، ويُشترط في بعض الأحيان لتحقيق الفوز الحصول على الأغلبية المطلقة، أي أن تحصل القائمة الفائزة على أكثر من نصف عدد الأصوات، وهو ما يعرف بنظام الأغلبية المطلقة. وقد يكفي في أحيان أخرى أن تحصد القائمة أكبر عدد من الأصوات بغض النظر عن مجموع الأصوات التي حصلت عليها القوائم الأخرى، ويُعرف عندئذ بنظام الأغلبية البسيطة. (طويقات، 2017).

2. نظام التمثيل النسبي

يعد نظام التمثيل النسبي نظاما انتخابيا حديثا نسبيا مقارنة بنظام الأغلبية، ويقوم على مبدأ توزيع المقاعد بين المرشحين، سواء أكانوا أحزابا أم كتلة، بما يتناسب مع نسبة الأصوات التي حصلوا عليها في الدائرة الانتخابية، ولا ينجح تطبيق هذا النظام إلا من خلال اعتماد الانتخاب بالقائمة، إذ يصعب تطبيقه في نظام الانتخاب الفردي نظرا لاستحالة تقسيم مقعد واحد بين عدة مرشحين(دراغله وعواشريه، 2020). ويأخذ نظام التمثيل النسبي عدة أشكال:

- نظام القوائم المغلقة، وفيه يُقيَّد الناخب باختيار قائمة من القوائم المترشحة دون إمكانية إعادة ترتيب الأسماء الواردة فيها.
- نظام القوائم التفضيلية، يمنح الناخب حرية ترتيب المرشحين داخل القائمة التي اختارها.
- نظام التصويت مع المزج، يتيح للناخب حرية مزج القوائم المترشحة وتشكيل قائمة جديدة بالمرشحين المفضلين لديه، وترتيبهم فيها بحسب قناعاته ورؤيته (الخطيب،2011).

وكما ذُكر سابقا، يتم توزيع المقاعد المخصصة للدائرة على القوائم المترشحة بناء على نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها، إلا أنه قد تتبقى بعض المقاعد التي لم توزع، وفي هذه الحالة يتم استخدام عدة طرق لتوزيعها، مثل طريقة الباقي الأكبر، أو طريقة المعدل الأقوى، أو طريقة هودنت (طويقات، 2017).

3. النظام المختلط

يعتمد هذا النظام على تجنب سلبيات نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، مع التركيز على الاستفادة من إيجابيات كل منهما (الشوبكي، 2023)، ويمكن تقسيمه إلى نوعين، أولهما، النظام المتوازي، وتتم الانتخابات بموجبه من خلال المزج بين قواعد نظام الأغلبية وقواعد نظام التمثيل النسبي، بشكل متوازن ومستقل في الوقت نفسه، دون أن تؤثر نتائج أحدهما على الآخر؛ بحيث يُنتخب جزء من المرشحين وفقا لنظام الأغلبية، بينما يُنتخب الجزء الآخر وفقا لنظام التمثيل النسبي. ثانيهما، نظام الصوت غير المتحول، وهو لا ينتمي إلى أي من نظامي الأغلبية أو التمثيل النسبي، بل يُعد نظاما مستقلا بحد ذاته، ويتمثل بإعطاء الناخب صوتا واحدا فقط، بصرف النظر عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، وفي هذا النظام، يفوز المرشحون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات في الدائرة الانتخابية (الخطيب، 2011).

ثالثا: العلاقة بين الأنظمة الانتخابية وتمثيل الأحزاب داخل البرلمان

يعد النظام الانتخابي من أهم الآليات الديمقراطية التي تؤثر في مستوى تمثيل الأحزاب في المجالس النيابية، ولذلك نجد أن معظم المتخصصين يفضلون النظام الانتخابي الذي يولّد أحزابا سياسية برامجية قادرة على تفادي الصراعات الداخلية في الدولة، وممثِّلة بشكل أكبر لمختلف شرائح المجتمع، ومما يجدر ذكره، أن تمثيل الأحزاب وتمكينها، لا يعود إلى النظام الانتخابي فحسب؛ وإنما هناك محفزات أخرى لا تقل أهمية، كطبيعة قانون الأحزاب، ونظام تمويل الأحزاب، وتشجيع قيام أحزاب وطنية بدلا من المحلية، ويرى الباحثون في مجال القانون الدستوري والعلوم السياسية، أن النظام الانتخابي يؤثر بشكل مباشر على فعاليّة الأحزاب السياسية بشكل عام، وعلى تمثيلها في المجالس المنتخبة بشكل خاص.

فنظام التمثيل النسبي الذي يَفترض الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة وليس الانتخاب الفردي، يعد الأفضل لتمثيل مختلف الأحزاب السياسية ولا سيما الصغيرة منها، مما يضمن لها الاحتفاظ ببرامجها واستقلاليتها، الأمر الذي يفتح المجال أمام تعددية حزبية تسمح بالمحافظة على الاستقرار والتوازن بين مختلف الأطياف السياسية، وفي ذات الوقت يحول دون الاستبداد في البرلمان، وذلك نظرا لوجود عدة أحزاب تحاول جاهدة فرض وجودها وتشكيل معارضة في البرلمان. إلا أن تفتيت المقاعد بين عدة أحزاب سياسية على هذا النحو، يحول دون حصول أي حزب على أغلبية، تمكّنه من تشكيل حكومة برلمانية، الأمر الذي يستدعي تشكيل ائتلاف حزبي لتشكيلها، ويُخشى من تعدد الأحزاب على هذا النحو عدم الفعاليّة، وضعف القدرة على المعارضة الحقيقية (الخطيب، 2011).

وبحسب الفقيه دوفرجيه، فإن تطبيق نظام التمثيل النسبي على الاقتراع بدورين سيؤدي حتما إلى التعددية الحزبية، بينما يساعد الاقتراع على دور واحد - بشكل كبير- من تحقيق الثنائية الحزبية (دوفرجيه، 2011). ولعل من أهم إيجابيات هذا النظام، تشجيعه للناخبين من الإدلاء بأصواتهم للأحزاب التي تمثلهم؛ لاعتقادهم بوجود فرصة للحزب للفوز بالانتخابات، وأخيرا فإن مقاعد الدائرة الانتخابية وفق هذا النظام توزع على القوائم الحزبية نسبة إلى عدد الأصوات التي حصلت عليها.

أما نظام الأغلبية فقد يأخذ بنظام الانتخاب الفردي أو نظام الانتخاب بالقائمة، فإذا كان الانتخاب فرديا، فاز المرشح الذي حصل على أعلى الأصوات، وأما إن كان الانتخاب بالقائمة، تفوز القائمة التي حصلت على أغلبية الأصوات بجميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية (الخطيب، 2011) ، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هناك شكلان لنظام الأغلبية، أولهما: الأغلبية المطلقة، وثانيهما: الأغلبية البسيطة، وبشكل عام فإن نظام الأغلبية بشكليه يساعد الأحزاب العريقة وذات الشعبية الكبيرة أكثر من غيرها على التمثيل في المجالس المنتخبة، ولذلك تضطر الأحزاب الصغيرة إلى الاندماج

مع الأحزاب الكبيرة للحصول على مقاعد في البرلمان. ومن المآخذ على هذا النظام أنه يتعارض مع مبدأ تمثيل مختلف شرائح المجتمع، حيث إن فوز إحدى القوائم الحزبية بأغلبية الأصوات وحصولها على جميع مقاعد الدائرة الانتخابية، قد يؤدي إلى تهميش خيارات شرائح واسعة من المجتمع (الشوبكي، 2023)، مع ما يرافق ذلك من إقصاء للعديد من الأحزاب السياسية الصغيرة، وفي هذا الصدد أشار ديفرجيه إلى أن نظام الأغلبية قادر على خلق نظام الحزبين، ففي ظل وجود حزبين قويين تتجه الأحزاب الصغيرة إلى الاتحاد مع أحدهما، أو انسحابها من مضمار الانتخابات، وبالتالي فإن تمثيل الأحزاب في البرلمان لا يعكس التمثيل الحقيقي للمجتمع (دوفرجيه، 2011).

وأخيرا، حدد دوفرجيه العلاقة بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي من خلال ثلاثة أوجه، أولها: أن يكون النظام الانتخابي المعتمد قادراً على الحفاظ على استقرار النظام الحزبي القائم. ثانيها: أن يكون النظام الانتخابي المعتمد قادراً على إعادة إنتاج النظام الحزبي القائم في حال تعرضت عناصره المميزة للتهديد. ثالثها: أن يكون النظام الانتخابي المعتمد قادراً على إيجاد نظام حزبي لم يكن موجودا من قبل(سليم، 2021).

المبحث الثاني: النظام الانتخابي ودوره في مستوى تمثيل الأحزاب السياسية في المجلس النيابي العشرين

تثير مسألة دور النظام الانتخابي في مشاركة الأحزاب في الحياة السياسية أمرين مهمين، الأول يتعلق في زيادة مستوى التمثيل الحزبي في المجالس المنتخبة، فيما يركز الثاني على تأثير نظام الانتخاب في فعاليّة الأحزاب داخل هذه المجالس تشريعيا ورقابيا، وما يهمنا في هذه الدراسة، هو استكشاف دور النظام الانتخابي في مستوى تمثيل الأحزاب في مجلس النواب الأردني العشرين، والذي سيتم تناوله على النحو التالي:

أولا: تطور النظام الانتخابي في الأردن

صدر أول قانون للانتخاب في الأردن عام 1928، وذلك عَقب توقيع اتفاقية بين حكومة شرقي الأردن وبريطانيا في ذات العام، تم بموجبها وضع قانون أساسي للإمارة، نص على إقرار قانون انتخابي لإجراء أول انتخابات تشريعية في الإمارة، وقد تألف المجلس التشريعي الأول من ستة عشر عضوا تم انتخابهم انتخابا غير مباشر وعلى درجتين. واستنادا إلى قانون الانتخاب، فإن رئيس وأعضاء المجلس الوزاري كانوا أعضاءً في المجلس، ويذكر أنه تم انتخاب خمسة مجالس تشريعية في زمن الإمارة، وفق ذات القانون (فريحات، 2011) . وبعد الاستقلال صدر قانون الانتخاب رقم 9 لسنة 1947، والذي نص على أن يكون الانتخاب مباشرا لكافة الدوائر الانتخابية، ما عدا دوائر البدو، ومن ثم أصبح الانتخاب مباشرا في جميع دوائر المملكة، وذلك بموجب القانون المعدل رقم 79 لسنة 1951، ومع صدور الدستور الأردني لعام 1952 أصبح الانتخاب عاما وسريا ومباشرا، وتمثلت فيما بعد تعديلات قوانين الانتخاب – حتى عام 1986- بزيادة عدد مقاعد مجلس النواب، باستثناء قانون الانتخاب الصادر عام 1974، والذي تضمن تعديلا جوهريا تمثل بالسماح للمرأة بالمشاركة بالانتخاب والترشح لمجلس النواب.

وفي العام 1986 صدر قانون الانتخاب رقم 22 لسنة 1986، والذي عُدّل سريعا بسبب ظروف فك الارتباط بين الضفتين، حيث صدر قانون الانتخاب رقم 14 لسنة 1989، متضمناً تقسيم المملكة إلى عشرين دائرة انتخابية (العواملة، 2020)، تشمل الضفة الشرقية فقط، كما صدر القانون رقم 23 لسنة 1989، الذي حُدّد بموجبه النظام الانتخابي على أساس نظام انتخاب الكتلة، بحيث يكون الانتخاب عاما ومباشرا وسريا وعلى درجة واحدة، ويمنح بموجبه الناخب الحق بانتخاب عدد من المرشحين مساوٍ لعدد المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية، ويفوز بالانتخابات المرشح الذي نال أغلب أصوات الناخبين (رئاسة الوزراء، 1989).

وفي عام 1993 صدر القانون المؤقت رقم 15، والمعروف بقانون الصوت الواحد، والذي منح الناخب حق التصويت لمرشح واحد فقط، بصرف النظر عن عدد المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية، ويفوز بالانتخابات المرشح الحاصل الذي نال أكبر عدد من أصوات الناخبين (رئاسة الوزراء، 1993). ويذكر أن العمل بهذا القانون استمر حتى انتخابات عام 2013، مع ملاحظة أن هناك تعديلات عديدة طرأت عليه؛ إلا أنها لم تمس جوهره، والمتمثل بصوت واحد لكل ناخب، وتمثّلت أهم التعديلات بما ورد في القانون رقم 9 لسنة 2010، والذي نص على تقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية فرعية بلغ عددها 108 دائرة انتخابية، بحيث يخصص لكل دائرة مقعد نيابي واحد (رئاسة الوزراء، 2010)، وهو ما عرف بقانون الدوائر الوهمية.

وفي العام 2012 صدر قانون الانتخاب رقم 25، وذلك بعد احتجاجات شعبيّة طالبت بالإصلاح السياسي، وبعد هذا القانون، أول قانون دائم تُجرى بموجبه الانتخابات النيابية منذ عام 1989، وعُدّل بموجبه النظام الانتخابي، حيث اعتمد لأول مرة نظام الانتخاب المختلط، والذي يجمع بين الاقتراع الفردي على مستوى الدوائر المحلية، والاقتراع لقائمة نسبية مغلقة على مستوى الدائرة العامة، وبالتالي أصبح لكل مواطن صوتان، أحدهما للدائرة المحلية، والآخر للدائرة العامة، ويفوز بالانتخابات المرشح الحاصل على أعلى الأصوات بالنسبة للدائرة المحلية، وهذا يعني ضِمناً الإبقاء على الصوت الواحد، بينما أُعتمد نظام التمثيل النسبي بالنسبة للدائرة العامة، والذي بموجبه توزع المقاعد استنادا إلى عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة (راسة الوزراء، 2012).

وفي عام 2016 صدر قانون جديد للانتخاب، تضمّن إصلاحات جوهرية، تمثّلت بإنهاء مرحلة قانون الصوت الواحد، واعتماد نظام التمثيل النسبي

من خلال القائمة النسبية المفتوحة لجميع الدوائر الانتخابية، وبموجب هذا النظام، يقوم الناخب بالتصويت لقائمة واحدة فقط، ومن ثم يصوّت للمرشحين داخل القائمة أو لعدد منهم. ويتم توزيع المقاعد بين القوائم المترشحة، وفقا لعدد الأصوات التي حصلت عليها، ومن ثم على أكثر المرشحين تصويتا داخل القائمة (رئاسة الوزراء، 2016). وقد أجريت انتخابات مجلسي النواب الثامن عشر والتاسع عشر استنادا إلى أحكام هذا القانون، في حين جرى انتخاب المجلس النيابي العشرين، وفقا لنظام التمثيل النسبي، من خلال القائمة النسبية المفتوحة على مستوى الدوائر المحلية، والقائمة النسبية المغلقة على مستوى الدائرة العامة، أنظر الجدول (1).

جدول (1): الأنظمة الانتخابية المتبعة في الأردن في الفترة 1989-2022

المجلس النيابي	النظام الانتخابي
الحادي عشر	نظام الكتلة
الثاني عشر، الثالث عشر، الرابع عشر، الخامس عشر، السادس عشر	نظام الصوت الواحد
السابع عشر	النظام المختلط
الثامن عشر، التاسع عشر	نظام التمثيل النسبي/ القائمة النسبية المفتوحة
العشرون	نظام التمثيل النسبي/ القائمة النسبية المفتوحة/ القائمة النسبية المغلقة

المصدر: قوانين الانتخاب للفترة ما بين 1989-2022

ثانيا: دور النظام الانتخابي الجديد في مستوى تمثيل الأحزاب في المجلس النيابي العشرين

في عام 2021 أطلق الأردن حزمة جديدة من الإصلاحات السياسية، وذلك من خلال اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، والتي كان من أهم مخرجاتها قانون جديد للانتخاب وآخر للأحزاب السياسية، فضلا عن إجراء العديد من التعديلات الدستورية، وقد كان تفعيل عمل الأحزاب من خلال المشاركة في الانتخابات النيابية انتخابا وترشحا، من أهم الأهداف التي سعت إليها هذه التعديلات، أملا بمجلس نيابي حزبي، لا سيما أن قانون الانتخاب نص على أن تمثيل الأحزاب في المجلس النيابي سيكون متدرجا خلال ثلاث دورات انتخابية، اعتبارا من الانتخابات النيابية عام 2024، مرورا بانتخابات عام 2028، وانتهاء بالانتخابات النيابية عام 2032، حيث يكون مستوى تمثيلها في مجلس النواب بنسبة 30 % و 50% و 65% على التوالي (رئاسة الوزراء، 2022)، وذلك للوصول الى مجلس نيابي قائم على كتل حزبية برامجية، قادرة على تشكيل حكومات برلمانية. ويذكر أن الأنظمة الانتخابية السابقة لم تخصص أي مقعد للأحزاب السياسية.

ويمثل قانون الانتخاب رقم 4 لسنة 2022، عهدا إصلاحيا جديدا لا سيما أنه خصص 41 مقعدا للأحزاب السياسية، على أن تصل في دورات تالية إلى65% من مقاعد المجلس النيابي، ويتمثل النظام الانتخابي الجديد وفقا لقانون الانتخاب بنظام التمثيل النسبي للقائمة النسبية المفتوحة على مستوى الدوائر المحلية، والقائمة النسبية المغلقة على مستوى الدائرة العامة، وبموجب ذلك قُسمت المملكة إلى 18 دائرة انتخابية محلية، ودائرة انتخابية عامة، وخصص لها جميعها 138 مقعدا، مقسمة إلى 97 مقعدا للدوائر المحلية، و41 مقعدا للدائرة العامة، وقد اشترط قانون الانتخاب أن تكون القوائم المترشحة للدائرة العامة حزبية فقط، وفيما يتعلق بالتصويت، فقد نص النظام الانتخابي الجديد على أن لكل ناخب صوتين، أحدهما للدائرة المحلية، والآخر للدائرة العامة (رئاسة الوزراء، 2022).

كما نص القانون على أن تتجاوز القوائم المتنافسة في الانتخابات نسبة الحسم، والتي تتمثل بوجوب حصول القائمة المترشحة في الدوائر المحلية أو في الدائرة العامة، على حدٍ أدنى من مجموع أصوات المقترعين، لتنافس باقي القوائم في الحصول على مقعد في مجلس النواب، وتبلغ نسبة الحسم للقوائم المترشحة على مستوى الدوائر المحلية 7%، ويُحدد الفائزون من القوائم المترشحة التي تجاوزت نسبة الحسم، على أساس أعلى الأصوات التي حصلوا عليها في القائمة، وإذا تعذر حصول القوائم على نسبة الحسم، تقوم الهيئة المستقلة للانتخابات بتخفيض نسبة الحسم بمقدار نصف بالمائة في كل مرة، إلى أن يتم ملء المقاعد المخصصة للدوائر المحلية من القوائم التي تتجاوز نسبة الحسم (رئاسة الوزراء، 2022). وهنا لا بد من الإشارة إلى قيام الحكومة بتعديل قانون الانتخاب عام 2024، ليتضمّن اشتراط وصول قائمتين محليتين على الأقل للدوائر المخصص لها مقعدان، وثلاث قوائم للدائرة المخصص لها ثلاثة مقاعد فأكثر، وبخلاف ذلك تقوم الهيئة المستقلة للانتخاب بتخفيض نسبة الحسم 1%، حتى يصل عدد القوائم إلى الحد الأدنى المطلوب (رئاسة الوزراء، 2024 أ).

وفيما يتعلق بالدائرة العامة، نص القانون على أن تتجاوز القوائم المتنافسة في الانتخابات نسبة الحسم، وهي 2.5% من مجموع عدد المقترعين في الدائرة العامة، لتحصل بالتالي على مقاعد بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها من مجموع عدد أصوات القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم، وإذا لم تصل ثلاث قوائم على الأقل لنسبة الحسم، تقوم الهيئة المستقلة للانتخاب بتخفيض نسبة الحسم بمقدار نصف بالمائة، إلى أن تصل إلى الحد الأدنى من القوائم، ويحدد الفائزون حسب ترتيبهم في تلك القوائم، وفي حالة تعذر ملء كامل المقاعد بالأعداد الصحيحة، يتم اعتماد طريقة الباقي الأعلى لملء باقي المقاعد (رئاسة الوزراء، 2022).

ووفقا لهذا القانون، جرت الانتخابات النيابية للمجلس النيابي العشرين في العاشر من أيلول لعام 2024، اعتمادا على نظام التمثيل النسبي، وذلك في محاولة لمعالجة الثغرات في القوانين والأنظمة الانتخابية السابقة، وخصوصا فيما يتعلق بتدني نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية، وتمثيل الأحزاب في مجلس النواب، وبالتالي شكلت هذه الانتخابات فرصة حقيقية لاختبار نظام التمثيل النسبي، ومدى قدرته على تحقيق ذلك، كما شكلت الانتخابات النيابية فرصة لكشف مدى جديّة الإصلاحات السياسية التي بادرت بها السلطة السياسية.

وفيما يتعلق بنتائج الانتخابات، فقد بلغ عدد المقترعين 1.638.356 ناخبا وناخبة، بما نسبته 32.25% ممن لهم حق الاقتراع، شكل الذكور ما نسبته 52% تقريبا، والإناث 48% تقريبا (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2024)، وعلى الرغم من أن نسبة المشاركة في الانتخابات كانت أعلى من سابقتها، إلا أنها بقيت متدنية مقارنة بحجم الطموح الذي بني على الإصلاحات السياسية، والمتمثلة بتعديل الدستور، وإقرار قانون للانتخاب وآخر للأحزاب السياسية، مما يعكس تحديات كبيرة تتعلق بثقة المواطن بمؤسسات الدولة، ومدى اقتناع المواطنين بالمشاركة في العملية الانتخابية (مركز الحياة – راصد، 2024)، ويضاف إلى ذلك تحدّي تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على السلوك التصويتي للناخبين، وإغفال معيار الكثافة السكانية عند تقسم الدوائر الانتخابية، الذي يسهم بشكل كبير في انخفاض نسبة التصويت، وخصوصا في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية كعمان والزرقاء (Bani Salameh and Aldabbas, 2023) .كما تبرز عوامل أخرى تشكل سببا رئيسا في العزوف عن المشاركة في الانتخابات، ومنها- بحسب استطلاع أجراه مركز دراسات التنمية المستدامة في جامعة اليرموك- عدم إيفاء المجالس النيابية السابقة بوعودها الانتخابية، وعدم القناعة بطروحات أو كفاءة المرشحين أو القوائم، إضافة إلى الاعتقاد بأن المشاركة لن تُحدث أي تغيير.

وقد شهدت الانتخابات النيابية عام 2024 إقبالا واسعا من المرشحين للتنافس على مقاعد مجلس النواب، حيث بلغ العدد النهائي للقوائم المترشحة للدائرة المحلية 172 قائمة، تضمنت 937 من المترشحين، من بينهم 747 من الذكور وبنسبة 79.7%، و 190 من الإناث وبنسبة 20.3% (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2024) ، وقد أشارت الهيئة المستقلة للانتخاب إلى أن عدد الأحزاب التي أفصحت عن مرشحيها للدوائر المحلية بلغ 24 حزبا، رشّحت بمجموعها 269 مرشحا، وبنسبة بلغت 16.6% من عدد المترشحين، موزعين على 18 دائرة انتخابية محلية، وبلغ عدد المترشحين من الذكور 218 وبنسبة 81% والمترشحات من الإناث 51 بنسبة 19% (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2024). أنظر الجدول (2).

جدول (2): عدد المرشحين الحزبيين في الدوائر المحلية و انتماءاتهم الحزبية

الرقم	الحزب	عدد المرشحين	الرقم	الحزب	عدد المرشحين
1	**الحزب الوطني الإسلامي**	**38**	**13**	**حزب الميثاق الوطني**	**53**
2	الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني	9	14	حزب تيار الاتحاد الوطني الأردني	48
3	حزب جبهة العمل الإسلامي	34	15	حزب عزم	23
4	حزب البناء	1	16	حزب البناء الوطني	4
5	حزب الشورى	1	17	حزب التكامل الوطني	1
6	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	6	18	حزب الأنصار الأردني	1
7	حزب القدوة الأردني	1	19	الحزب المدني الديمقراطي	3
8	حزب الإصلاح والتجديد / حصاد1	/	20	حزب الشباب الأردني	3
9	حزب الوفاء الوطني	1	21	حزب الشعلة الأردني	2
10	حزب المستقبل والحياة الأردني	3	22	حزب نماء	2
11	حزب إرادة	87	23	حزب العمل	2
12	حزب تقدم	37	24	حزب العمال	7

المصدر: (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2024)

وعلى مستوى الدائرة العامة، بلغ عدد الأحزاب التي ترشحت للانتخابات النيابية 36 حزبا من أصل 38 حزبا مرخصا، وقد ترشحت هذه الأحزاب إما بشكل منفرد أو من خلال تحالفات بينها، ويذكر أنه ترشح للانتخابات النيابية على مستوى الدائرة العامة 25 قائمة حزبية، منها 20 قائمة شُكِّلت بشكل منفرد، و خمس قوائم شُكِّلت من خلال خمسة تحالفات حزبية، وبلغ عدد المرشحين في هذه القوائم 686 مرشحا، منهم 499 من الذكور وبنسبة 73%، و 187 من الإناث وبنسبة 27% (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2024). أنظر الجدول (3).

جدول (3): القوائم المترشحة على الدائرة العامة.

رقم القائمة	اسم القائمة	عدد المرشحين	رقم القائمة	اسم القائمة	عدد المرشحين
1	الاتحاد الوطني	38	14	قائمة الأرض المباركة	30
2	البناء الوطني	20	15	حزب العدالة والإصلاح	25
3	حزب البناء والعمل	18	16	تحالف الوحدويون والوطني الدستوري	24
4	تحالف حزب نماء وحزب العمل	39	17	جبهة العمل الإسلامي	38
5	حزب التنمية الوطني	20	18	حزب عزم	32
6	التحالف القومي الديمقراطي الأردني	40	19	حزب الشورى	19
7	حزب تقدم	40	20	حزب رؤية	24
8	الميثاق	40	21	حزب إرادة	40
9	الوطني الإسلامي	36	22	طريقنا- الحزب الشيوعي الأردني	19
10	حزب المستقبل والحياة الأردني	17	23	حزب النهضة والعمال الديمقراطي	12
11	تحالف قائمة النهوض	24	24	تحالف التيار الوطني	28
12	قائمة النهج الجديد	24	25	الوفاء الوطني	17
13	حزب العمال	22			

المصدر: (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2024)

أما عن نتائج تمثيل الأحزاب في مجلس النواب، فقد أشارت الهيئة المستقلة للانتخاب إلى فوز الأحزاب السياسية بـ104 من مقاعد مجلس النواب، منها 41 مقعدا عن الدائرة العامة ، و 63 عن الدائرة المحلية، وقد توزعت مقاعد الدائرة العامة على النحو الآتي، حزب جبهة العمل الإسلامي 17 مقعدا، حزب الميثاق 4 مقاعد، حزب الوطني الإسلامي 3 مقاعد، حزب إرادة 3 مقاعد، حزب الاتحاد الوطني مقعدان، حزب تقدم مقعدان، حزب الأرض المباركة مقعدان، حزب العمال مقعدان، تحالف حزب نماء وحزب العمل مقعدان، حزب عزم مقعدان. فيما حالت نسبة الحسم دون وصول 15 قائمة إلى مجلس النواب، ومن الجدير بالذكر أن نسبة الحسم (العتبة) بلغت 40959 صوتا، وتم الحصول على هذا الرقم من خلال المعادلة التالية (مجموع عدد المقترعين * نسبة الحسم وهي 2.5%)، ووفقا لذلك فقد تم توزيع 33 مقعدا من مجموع 38 مقعدا للدائرة العامة، على مسار التنافس وبالأرقام الصحيحة غير الكسرية، فيما تم توزيع باقي المقاعد بالاعتماد على طريقة الباقي الأعلى على القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم، وهي حزب العمال، تحالف نماء وحزب العمل، قائمة الأرض المباركة، حزب عزم وحزب إرادة . كما لا بد من ذكر أن هناك مقعدان مخصصان للمسيحيين ضمن القائمة العامة، فاز بهما حزب الاتحاد الوطني وحزب تقدم، وكذلك مقعد مخصص للشركس والشيشان فاز به حزب الميثاق. أنظر الجدول (4).

جدول (4): القوائم الحزبية التي تجاوزت نسبة الحسم في الدائرة العامة وفازت بمقاعد في مجلس النواب

رقم القائمة	اسم القائمة	عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة	العتبة[1]	احتساب[2] نسبة القائمة	نسبة القائمة	عدد المقاعد
1	الاتحاد الوطني	66227	40958	66227 × 38 ـ 1036232	2.42	2+مقعد مسيحي
4	تحالف نماء وحزب العمل	45859		45859 × 38 ـ 1036232	1.68	1+ مقعد باقي أعلى
7	حزب تقدم	61199		61199 × 38 ـ 1036232	2.24	2+ مقعد مسيحي
8	الميثاق	93680		93680 × 38 ـ 1036232	3.43	3+ مقعد للشركس والشيشان
9	الوطني الإسلامي	87519		87519 × 38 ـ 1036232	3.20	3
13	حزب العمال	50149		50149 × 38 ـ 1036232	1.83	1+ مقعد باقي أعلى
14	قائمة الأرض المباركة	50244		20244 × 38 ـ 1036232	1.84	1+ مقعد باقي أعلى
17	جبهة العمل الإسلامي	464350		464350 × 38 ـ 1036232	17.02	17
18	حزب عزم	41891		41891 × 38 ـ 1036232	1.53	1+ مقعد باقي أعلى
21	حزب إرادة	75121		75121 × 38 ـ 1036232	2.75	2+ مقعد باقي أعلى

المصدر: (رئاسة الوزراء، 2024 ب).

وفيما يتعلق بالدائرة المحلية، فقد فاز حزب جبهة العمل الإسلامي بـ14 مقعدا، وحزب ميثاق 17 مقعدا، فيما حصل حزب إرادة على 16 مقعدا، وحزب تقدم على 5 مقاعد، والحزب الوطني الإسلامي 4 مقاعد، وحصل تيار الاتحاد الوطني على مقعدين، وحزب عزم ثلاثة مقاعد، كما فاز كل من الحزب المدني الديمقراطي وحزب الشباب بمقعد واحد. وفيما يلي جدولا يوضح عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب في الدوائر المحلية والدائرة العامة

1 - مجموع عدد المقترعين مضروبا ب 2.5% ، وهي نسبة الحسم

2 - عدد أصوات القائمة مقسوما على عدد أصوات القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم (1036232)، مضروبا بعدد مقاعد المسار التنافسي للدائرة العامة وهي 38 مقعدا.

جدول (5): المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية في مجلس النواب العشرين

الحزب	عدد مقاعد الدائرة المحلية	عدد مقاعد الدائرة العامة	مجموع عدد المقاعد
حزب جبهة العمل الإسلامي	14	17	31
حزب ميثاق	17	4	21
حزب إرادة	16	3	19
حزب الوطني الإسلامي	4	3	7
حزب تقدم	5	3	8
تيار الاتحاد الوطني	2	3	5
حزب عزم	3	2	5
الحزب المدني الديمقراطي	1	/	1
حزب الشباب	1	/	1
حزب الأرض المباركة	/	2	2
حزب العمال	/	2	2
حزب نماء وحزب العمل	/	2	2

المصدر: (رئاسة الوزراء، 2024 ب).

إن فوز الأحزاب بهذا العدد من مقاعد مجلس النواب من أهم المؤشرات الدالة على قدرة النظام الانتخابي الجديد في زيادة تمثيل الأحزاب في مجلس النواب، ولا سيما عند مقارنته بالأنظمة الانتخابية السابقة، فمنذ استئناف الحياة النيابية عام 1989، تم استخدام أكثر من نظام انتخابي – كما مر سابقا- وكانت نسبة تمثيل الأحزاب وفق نظام القائمة الذي استخدم في انتخابات المجلس النيابي الحادي عشر 46.2%، فيما كان متوسط نسبة تمثيل الأحزاب وفق نظام الصوت الواحد، والذي أجريت بموجبه انتخابات المجالس النيابية الثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر والسادس عشر 15.4%، أما نسبة تمثيل الأحزاب وفق النظام المختلط الذي استخدم في انتخابات المجلس النيابي السابع عشر، فقد بلغت 22%، فيما بلغ متوسط نسبة تمثيل الأحزاب وفق نظام القائمة النسبية، والذي طبّق في انتخابات المجالس النيابية الثامن عشر، والتاسع عشر 13.8%، وفي المجلس النيابي العشرين بلغت نسبة تمثيل الأحزاب 75.3%. أنظر الجدول (6).

جدول (6): نسبة تمثيل النواب الحزبيين في مجلس النواب وفق مختلف الأنظمة الانتخابية التي طبقت منذ عام 1989

المجلس النيابي	عدد أعضاء مجلس النواب	النظام الانتخابي	عدد الأحزاب المشاركة	عدد النواب الحزبيين	نسبة النواب الحزبيين
المجلس النيابي الحادي عشر 1989-1993	80	القائمة	8	37	%46.2
المجلس النيابي الثاني عشر 1993-1997	80	الصوت الواحد	14	33	%41.2
المجلس النيابي الثالث عشر 1997-2001	80	الصوت الواحد	10	7	%8.7
المجلس النيابي الرابع عشر 2003-2007	110	الصوت الواحد	12	17	%15.4
المجلس النيابي الخامس عشر 2007/2010	110	الصوت الواحد	11	8	%7.2
المجلس النيابي السادس عشر 2010-2012	120	الصوت الواحد	12	12	%10
المجلس النيابي السابع عشر 2013-2016	150	النظام المختلط	14	33	%22
المجلس النيابي 2016-2020 الثامن عشر	130	التمثيل النسبي/القائمة النسبية المفتوح	39	24	%18.4
المجلس النيابي التاسع عشر 2020-2024	130	التمثيل النسبي/القائمة النسبية المفتوح	41	12	%9.2
المجلس النيابي العشرين 2024-2028	138	التمثيل النسبي/ القائمة النسبية المفتوحة/ القائمة النسبية المغلقة	36	104	%75.3

المصدر: (طهبوب، 2023)

وقد أظهرت النتائج محدودية عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية حديثة النشأة على مستوى الدائرة العامة، مقارنة بما حصل عليه حزب جبهة العمل الإسلامي، إذ حصلت 9 أحزاب على 24 مقعدا، وبنسبة 58.5%، مقابل حصول حزب جبهة العمل الإسلامي على 17 مقعدا، وبنسبة 41.5%، ويعود ذلك إلى قوة الحزب التنظيمية وجماهيريته وانضباطه، وبما يمتلكه من بنية تحتية اجتماعية واقتصادية وخيرية ودعوية، عوضا عن مواقف حزب جبهة العمل الإسلامي السياسية تجاه العديد من القضايا المحلية والإقليمية، والتي دفعت المواطنين للتصويت له. فيما يغلب على باقي الأحزاب غياب هويتها الحزبية عن المواطنين، فضلا عن ضعف تجربتها الحزبية، وقلة خبرتها في تنظيم وإدارة الحملات الانتخابية، إضافة إلى شح التمويل، باستثناء بعض الأحزاب التي أظهرت حملاتها الانتخابية قدراتها المالية، كحزب الميثاق، وحزب إرادة، وحزب التيار الوطني. وأخيرا من اللافت للنظر عدم فوز أي من أحزاب المعارضة التقليدية الأخرى - رغم تشكيلها ائتلافات حزبية - بأي مقعد من مقاعد مجلس النواب.

وعلى صعيد الدوائر المحلية، استطاعت الأحزاب السياسية أن تسيطر على 63 مقعدا، وكانت المفاجأة تحقيق العديد من الأحزاب حديثة النشأة، كحزبي الميثاق وإرادة، نتائج كبيرة حيث حصلت على 17 و 16 مقعدا على التوالي، وبنسبة 26.9% و 25.3%، فيما حصل حزب جبهة العمل الإسلامي على 14 مقعدا وبنسبة 22.2%، وتنافست الأحزاب الأخرى على باقي المقاعد وعددها 16 مقعدا وبنسبة 25.3%. وفي هذا الصدد، أشارت نتائج استطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية إلى ارتفاع نسبة الثقة في الأحزاب السياسية إلى 32%، مقارنة بـ 15% عام 2021، كما أشارت النتائج إلى أن 65% من أفراد العينة الوطنية، و46% من قادة الرأي اعتبروا أن الأحزاب السياسية نجحت في التجربة الانتخابية لعام 2024.

الخاتمة

تؤثر قوانين الانتخاب وطبيعة النظام الانتخابي بشكل كبير في تشكيل المشهد السياسي وتحديد مستوى تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية، وفي هذا الجانب تميزت المجالس النيابية الأردنية لا سيما في الفترة 1989-2020، بضعف مستوى التمثيل الحزبي بشكل عام، والذي تراوح ما بين 46.2% في انتخابات المجلس النيابي الحادي عشر، والتي أجريت بموجب نظام القائمة، و7.2 % في انتخابات المجلس النيابي الخامس عشر، والتي أجريت بموجب نظام الصوت الواحد، وبحسب الدراسات السابقة، فإن لطبيعة النظام الانتخابي دور حاسم في مستوى تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس المنتخبة، واستنادا إلى ضعف تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية الأردنية، وفي ظل توفّر الإرادة السياسية الجادة نحو تعزيز وتفعيل العمل الحزبي، فقد تم إقرار قانون الانتخاب رقم 4 لسنة 2022، والذي تضمّن لأول مرة نظام التمثيل النسبي على مستوى الدوائر المحلية والدائرة العامة، أملا بتعزيز العمل الحزبي من جانب، وزيادة تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب من جانب آخر.

وبهذا الخصوص، سعت الدراسة إلى البحث في العلاقة ما بين النظام الانتخابي الجديد ومستوى تمثيل الأحزاب السياسية الأردنية في المجلس النيابي العشرين. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، تم وضع فرضية تمثلت بوجود علاقة إيجابية بين النظام الانتخابي الجديد وبين زيادة مستوى تمثيل الأحزاب في المجلس النيابي العشرين. وقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي بُنيت عليها، حيث بلغت نسبة تمثيل الأحزاب السياسية في المجلس النيابي العشرين 75.2%، وبمجموع 104 مقاعد، موزّعة ما بين 63 مقعدا فازت بها الأحزاب السياسية من مقاعد الدوائر المحلية البالغ عددها 97 مقعدا، فضلا عن مقاعد الدائرة العامة التي خصّصها قانون الانتخاب الجديد للأحزاب السياسية، والبالغ عددها 41 مقعدا. ويذكر أن نسبة تمثيل الأحزاب السياسية في هذا المجلس، شكّلت النسبة الأعلى في تاريخ المجالس النيابية الأردنية.

النتائج:

- أفضلية النظام الانتخابي الجديد على باقي الأنظمة الانتخابية بما يتعلق في زيادة تمثيل الأحزاب في المجالس النيابية الأردنية.
- أنتج النظام الانتخابي الجديد مجلسا فسيفسائيا؛ فباستثناء الحالات التي ضمنت فيها الأحزاب الكبيرة والجماهيرية، وذات الخبرة الانتخابية الواسعة، وتحديدا حزب جبهة العمل الإسلامي تمثيلا لها في مجلس النواب، فقد مكّن النظام الانتخابي الجديد الأحزاب السياسية الصغيرة وحديثة النشأة من التمثيل في مجلس النواب.
- ساهمت نسبة الحسم -المتدنية نوعا ما- في تأسيس العديد من الأحزاب السياسية، كما شكّلت حافزا قويا لمشاركتها في الانتخابات النيابية.
- إن النظام الانتخابي الجديد باستخدامه نظام أكبر البواقي، ساعد العديد من الأحزاب السياسية الصغيرة على ضمان تواجد لها في مجلس النواب.

التوصيات: فيما يأتي بعض التوصيات التي قد تُفيد صانع القرار والسلطة التشريعية في تعديل قانون الانتخاب، بما يحقق زيادة في تمثيل وفعالية الأحزاب في مجلس النواب.

- إيجاد ثقافة سياسية تشجع على العمل الحزبي، وتزيل المخاوف من الانضمام إلى الأحزاب السياسية.
- فرض ضوابط على ترشح الأحزاب السياسية للانتخابات النيابية، بما يتيح مشاركة سياسية فاعلة، كأن يتم تحديد فترة زمنية محددة بين تاريخ تأسيس الحزب، وحقه في ترشيح أعضاء للانتخابات النيابية
- في ظل دور نظام التمثيل النسبي في تعددية الأحزاب، وبالتالي صعوبة وجود أغلبية برلمانية متجانسة، فإنه يقترح زيادة نسبة العتبة ولا سيما للدائرة العامة، حتى يفسح المجال للتنافس بين الأحزاب الجماهيرية والقوية للحصول على مقاعد تمكّنها من تشكيل أغلبية برلمانية متجانسة.
- استخدام نظام أعلى المتوسطات بدلا من الباقي الأكبر، بهدف تحقيق توازن أكبر بين ما حصلت عليه القوائم الحزبية من أصوات، وبين ما حصلت عليه من مقاعد.

المصادروالمراجع

ابن منظور، ج. (2007). *لسان العرب*. (ج2). القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

البحري، ح. (2014). *الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية*. دمشق: بلا ناشر.

الجامعة الأردنية. (2024). *استطلاع رأي حول رأي الأردنيين بحكومة الدكتور جعفر حسان عند تشكيلها والانتخابات النيابية*. مركز الدراسات الاستراتيجية. استرجع من https://jcss.org/10925

جامعة اليرموك. (2024). *استطلاع رأي حول توجه الأردنيين ودوافعهم نحو المشاركة في انتخابات مجلس النواب 2024*. مركز دراسات التنمية المستدامة. استرجع من https://csds.yu.edu.jo/index.php/elec2024

الخطيب، ن. (2011). *الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

دراغله، ل، وعواشرية، ر. (2020). النظام الانتخابي وأثره على مشاركة الأحزاب السياسية في الجزائر. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، 7 (1)، 27-43.

دوفرجيه، م. (2011). *الأحزاب السياسية*. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

رئاسة الوزراء. (1989). قانون الانتخاب المؤقت رقم 23 لسنة 1989. *الجريدة الرسمية*، العدد: 3638، 1989/7/8.

رئاسة الوزراء. (1993). قانون الانتخاب المؤقت رقم 15 لسنة 1993. *الجريدة الرسمية*، العدد: 3917، 1993/8/18.

رئاسة الوزراء. (2010). قانون الانتخاب رقم 9 لسنة 2010. *الجريدة الرسمية*، العدد: 5032، 2010/5/19.

رئاسة الوزراء. (2012). قانون الانتخاب رقم 25 لسنة 2012. *الجريدة الرسمية*، العدد: 5165، 2012/7/1.

رئاسة الوزراء. (2016) قانون الانتخاب رقم 6 لسنة 2016. *الجريدة الرسمية*، العدد: 5386، 2016/3/15.

رئاسة الوزراء. (2022). قانون الانتخاب رقم 4 لسنة 2022. *الجريدة الرسمية*، العدد: 5782، 2022/4/7.

رئاسة الوزراء. (2024 أ). قانون معدل لقانون الانتخاب رقم 2 لسنة 2024. *الجريدة الرسمية*، العدد: 5916، 2024/3/24.

رئاسة الوزراء. (2024 ب). النتائج النهائية للانتخابات النيابية لمجلس النواب العشرين 2024. *الجريدة الرسمية*، العدد 5950، 2024/9/14.

سليم، أ. (2021). أثر النظم الانتخابية على ترشح الأحزاب السياسية وتمثيلها في المجالس النيابية في الأردن 1989- 2016. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 48 (2)، 90- 105.

شطناوي، ف. (2012). *محاضرات في الديمقراطية*. عمان: مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

الشوبكي، م. (2023). النظام الانتخابي الفلسطيني: *دراسة تحليلية مقارنة*. *مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية*، 2 (2)، 1-30.

طهبوب، ن. (2023). قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية وأثرها على الحياة الحزبية في الأردن 1992-2022. *مجلة العلوم السياسية والقانون*، 8 (36)، 254-277.

طويقات، م. (2017). *الوسيط في نظم الانتخاب والطعون المتعلقة بها دراسة مقارنة*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عبد الله، ب. (2017). *الانتخابات والاستقرار السياسي في الجزائر دراسة في النظام والسلوك الانتخابي*. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

العواملة، ر. (2020). دور قوانين الانتخاب في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية في الأردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي 1989 – 2016 ، *دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 47 (1) ، 772-789.

فاضل، س. (2020). *أثر النظام الانتخابي في المشاركة السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة بابل، العراق.

فريحات، إ. (2011). التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن 1928. *المجلة الأردنية للتاريخ والآثار*، 5 (4)، 98-160.

مركز الحياة – راصد (2024). *تقرير راصد لمراقبة الانتخابات النيابية 2024، الملخص التنفيذي*. عمان.

معهد البحرين للتنمية. (2014). *معجم المصطلحات السياسية*. البحرين: منشورات معهد التنمية السياسية.
الهيئة المستقلة للانتخاب. (2024). *الانتخابات النيابية 2024. التقرير التفصيلي*. عمان.

References

Abdullah, B. (2017). *Elections and Political Stability in Algeria: A Study of the Electoral System and Behavior*. Alexandria: Al-Wafa Legal Library.

Al Hayat Center Rased. (2024). *Rased's Report on the Observation of the 2024 Parliamentary Elections, Executive Summary*. Amman.

Al-Awamleh, R. (2020). The Role Of Election Laws In Representing Political Parties In Jordanian Parliament Councils Following The Democratic Transformation 1989-2016, *Dirasat Journal, Humanities And Social Sciences*, 47(1), 772-789.

Al-Bahri, H. (2014). *Election as a Means of Assigning Power in Democratic Systems*. Damascus: Without A Publisher.

Al-Khatib, N. (2011). *Mediator in Political Systems and Constitutional Law*. Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.

Bahrain Institute for Development. (2014). *Dictionary of Political Terms*. Bahrain: Publications of the Bahrain Institute for Political Development.

Bani Salameh, M, T., & Aldabbas, Kh, M. (2023). Electoral districts' distribution in Jordan: Political geographical analysis. *Asian Journal of Comparative Politics*, 9 (2), 1-22.

Daraghla, L., & Awashrieh, R. (2020). *Electoral* System and Its Impact on the Participation of Political Parties in Algeria. *Al-Bahith Journal of Academic Studies*, 7 (1), 27-43.

Duverger, M. (2011). *Political Parties*. Translated By Ali Muqallid, Abdel Mohsen Saad. Cairo: General Authority for Cultural Palaces.

Elshobake, M. (2023). The Palestinian Electoral System: A Comparative Analytical Study. *Law, Policy, and Social Science*. 2 (2), 1-30.

Fadel, S. (2020). *The Impact of the Electoral System in Political Participation. Unpublished Master's Thesis*, University of Babylon, Iraq.

Fraihat, E. (2011). Historical Development of Election Laws in Jordan (1928-2011). *Jordan Journal of History and Archaeology*, 5(4), 98-160.

Ibn Manzur, J. (2007). *Lisan Al-Arab*. (Part 2). Cairo: Egyptian House for Authoring and Translation.

Independent Election Commission. (2024). *Parliamentary Elections 2024, Detailed Report*. Amman.

Prime Ministry. (1989). Provisional Election Law No. 23 of 1989. *Official Gazette*, Issue: 3638, 7/8/1989.

Prime Ministry. (1993). Provisional Election Law No. 15 of 1993. *Official Gazette*, Issue: 3917, 8/18/1993.

Prime Ministry. (2010). Election Law No. 9 of 2010. *Official Gazette*, Issue: 5032, 5/19/2010.

Prime Ministry. (2012). Election Law No. 25 of 2012. *Official Gazette*, Issue: 5165, 7/1/2012.

Prime Ministry. (2016). Election Law No. 6 of 2016. *Official Gazette*, Issue: 5386, 3/15/2016.

Prime Ministry. (2022). Election Law No. 4 of 2022. *Official Gazette*, Issue: 5782, 4/7/2022.

Prime Ministry. (2024 A). Election Law No. 2 of 2024. *Official Gazette*, Issue: 5916, 3/24/2024.

Prime Ministry. (2024 B). Final Result of the Parliamentary Elections for the twentieth House Representatives 2024. *Official Gazette*, Issue: 5950, 9/14/2024.

Saleem, O. (2021). The Impact of Electoral Systems on Candidacy and Representation Of Political Parties from 1989 – 2016. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 48 (2), 90-105.

Shatnawi, F. (2012). *Lectures on Democracy*. Amman: Al-Hamid Library for Publishing and Distribution.

Tahboub, N. (2023). Election Laws and Political Parties and Their Impact on Party Life in Jordan (1992-2022). *Journal of Political Science and Law*, 8(36), 254-277.

Tuwaiqat, M. (2017). *The Mediator in Electoral Systems and Related Appeals, a Comparative Study*. Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.

University of Jordan. (2024). *Jordanian's Opinion of Dr. Jaafar Hassan's Government upon its Formation and the Parliamentary Elections.* Center for Strategic Studies. https://jcss.org/10925

Yarmouk University. (2024*). Jordanian's Attitudes and Motivations Towards Participating in the 2024 House of Representatives Elections*. Center for Sustainable Development Studies. https://csds.yu.edu.jo/index.php/elec2024